

ما يلقى إلى السمع . ومنه ما يحتاج إلى تنبيه على موضع التناقض ، كقول أبي نواس في وصف الخمر .

كَأَنَّ بَقَايَا مَا عَفَا مِنْ حَبَابِهَا تَفَارِقُ شَيْبَ فِي سَوَادِ عِذَارِ
تَرَدَّتْ بِهِ ثُمَّ انْفَرَى عَنْ أَدِيمِهَا تَفْرَى لَيْلٍ عَنْ بِيَاضِ نَهَارِ

فشبهه في البيت الأول حباب الكأس بالشيب ، وذلك جائز لأن الحباب يشبه الكأس في البياض وحده ، لا في شيء آخر غيره ، ولكنه جعل الحباب في البيت الثاني كالليل ، وهو الذي كان في البيت الأول أبيض كالشيب ، والخمر التي كانت في البيت الأول كسواد العذار هي التي صارت في البيت الثاني كبياض النهار .

وليس في هذا التناقض منصرف إلى جهة من جهات العذر ، لأن الأبيض والأسود طرفان متضادان ، وكل واحد منهما في غاية البعد عن الآخر . فليس يجوز أن يوصف شيء واحد بأنه أسود وأبيض ، إلا كما يوصف الأدكن في الألوان بالقياس إلى كل واحد من الطرفين اللذين هو وسط بينهما . فيقال عند الأبيض إنه أسود وعند الأسود إنه أبيض . وليس فيما قاله أبو نواس حال توجب انصراف ماقاله إلى هذه الجهة .

ولعل قوما ما يحتاجون لأبي نواس ، فيرون أن قوله « تفرى ليل عن بياض نهار » لم يرد به أسود ولا أبيض ، لكن الذي أراده إنما هو ذات التفرى ، وانحسار الشيء عن الشيء أسود كان أو أبيض ، أو غير ذلك من الألوان . ويرى قدامة أن هذه الحجة تبطل من جهات :

إحداها : أن الشاعر قد صرح بأنه لم يرد غير اللون فقط بقوله « عن بياض نهار » .

والثانية : تشبيهه الحباب بالشيب ، لأن الحباب لا يشبه الشيب من جهة من الجهات غير جهة البياض .

والثالثة : أن النهار والليل ليسا شيئاً آخر غير الضياء والظلمة ، حتى يظن أن من يصف بهما يقصد شيئاً آخر ، فإن القائل مثلاً في شيء إنه قد تبرأ من شيء كما تتبرأ الشعرة من العجين ، قد يجوز أن يصرف قوله هذا على وجهين : أحدهما أن يظن أنه أراد ذات تبرؤ شيء من شيء ، ويجوز أن يظن أنه إنما أراد تبرؤ الأسود من الأبيض ، لأن في الشعرة والعجين جسماً يجوز أن يتبرأ من جسم وسواداً أو بياضاً : فأما الليل والنهار فليسا غير سواد وبياض فقط ، فأما جسم فلا .